ص 2

مجلس إدارة البنك المركزي يختتم اجتماعات دورته الثامنة لعام 2026م

أقر إنشاء إدارة عامة للتخطيط الاستراتيجي وبحث تطوير قدرات الأمن السيبراني

البنك المركزي

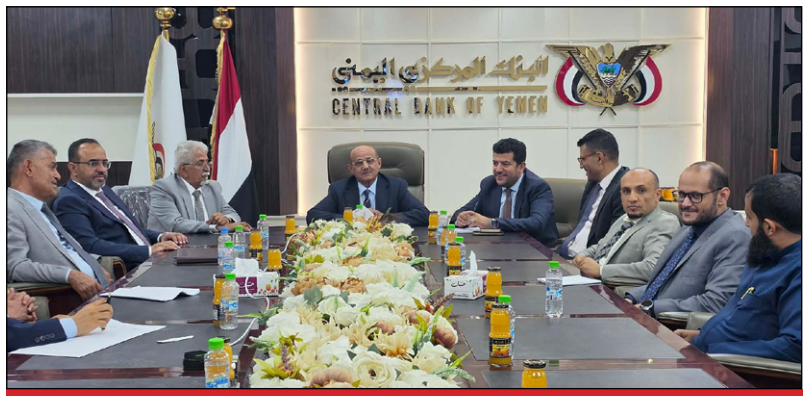
نشرة دورية فصلية تصدر عن البنك المركزي اليمني - عدن

يوليو - أغسطس - سبتمبر 2026 - العدد (1) | 8 صفحات

البنك المركزي اليمني يُدشّن نظام سجل المتعثرين



ص 2

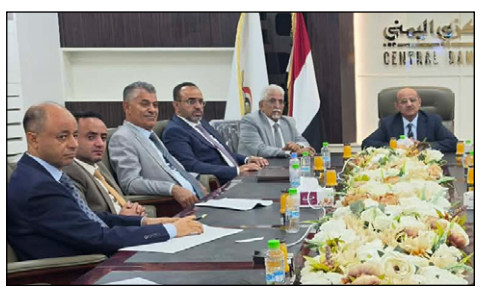


محافظ البنك المركزي يلتقي قيادات البنوك لبحث تحديات القطاع المصرفي وتعزيز كفاءة خدماته

البنك المركزي – خاص:

التقى محافظ البنك المركزي اليمني، أ. أحمد أحمد غالب، بقيادات البنوك التجارية والإسلامية وبنوك التمويل الأصغر العاملة في الجمهورية اليمنية، واستعراض اللقاء التطورات المالية والاقتصادية الراهنة وآفاقها المحتملة في ضوء المستجدات الجارية، ومناقشة التحديات التي تواجه القطاع المصرفي، والسُبل الكفيلة بتعزيز قدرته على مواصلة أعماله وتقديم خدماته بكفاءة وانتظام في جميع المحافظات المحررة.

وأكد المحافظ، على الدور المحوري الذي يضطلع به القطاع المصرفي في توفير الخدمات المالية والمصرفية للمواطنين وقطاع الأعمال، وتلبية احتياجات البلاد من السلع والخدمات، في إطار الإجراءات والضوابط المنظمة لعمليات تمويل الاستيراد عبر اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الاستيراد، بما يسهم في تعزيز الشفافية والانضباط، وضمان انسياب السلع الأساسية إلى الأسواق، ودعم الاستقرار الاقتصادي والنقدي.



في اجتماعها السابع للعام 2026م..

اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الاستيراد تستعرض تقرير الفريق التنفيذي



- تجاوز إجمالي قيمة طلبات الاستيراد الـ 5 مليار دولار منذ بداية العام.
- الغذاء والدواء والوقود والمواد الأساسية والحيوية تتصدر طلبات الاستيراد.
- عملت اللجنة على ضمان انسيابية تدفق السلع لتلبية احتياجات المواطنين والقطاعات الاقتصادية.
- أقرت عدداً من المعالجات المؤقتة التي تتيح للمستوردين تجديد وثائقهم الضريبية وسجلاتهم التجارية.

ص 2

تنسيق مشترك بين البنوك المركزية الخليجية لدعم الاستقرار المالي والنقدي



ص 6

معهد الدراسات المصرفية..

مسار متجدد لتطوير الكفاءات المصرفية والمالية

ص 3

مقالات

- معالجة أزمة العملة الوطنية لا تبدأ من سعر الصرف.. وإنما بإصلاح الأُسس — د. يوسف سعيد — ص 4
- مؤسسة ضمان الودائع المصرفية.. إعادة التفعيل وبناء الثقة — د. بسام عوض العلقمي — ص 5

للإنتقال الى صفحة الخبر، إضغط على رقم الصفحة.. ولمزيد من تفاصيل أخبار البنك المركزي، إضغط على عنوان الخبر

اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الاستيراد تعقد اجتماعها السابع للعام 2026 وتتخذ حزمة من القرارات



البنك المركزي - خاص:

عقدت اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الاستيراد، اجتماعها السابع لهذا العام، برئاسة محافظ البنك المركزي اليمني، رئيس اللجنة، وبحضور وزير الصناعة والتجارة، نائب رئيس اللجنة، وبقية أعضاء اللجنة من ممثلي الجهات ذات العلاقة.

واستعرضت اللجنة، التقارير المقدمة من الفريق التنفيذي، حيث أظهرت أن إجمالي قيمة طلبات الاستيراد التي تم التعامل معها منذ بداية العام تجاوزت 5 مليار دولار، تصدرتها السلع والمواد الأساسية والحيوية، وفي مقدمتها الغذاء والدواء والوقود ومدخلات الإنتاج، بما يسهم في ضمان انسيابية تدفق السلع إلى الأسواق وتلبية احتياجات المواطنين والقطاعات الاقتصادية المختلفة.

كما استمعت اللجنة إلى تقرير مفصل قدمه رئيس مصلحة الجمارك حول سير العمل ومستوى الأداء في مختلف المنافذ البرية والبحرية، والصعوبات والتحديات التي تواجه العمل الجمركي، واتخذت عدداً من القرارات والإجراءات الهادفة إلى معالجة الاختلالات وتسهيل الإجراءات وتعزيز كفاءة العمل في المنافذ.

وأقرت اللجنة عدداً من المعالجات المؤقتة التي تتيح للمستوردين استكمال وتجديد وثائقهم الضريبية وسجلاتهم التجارية، وفقاً للضوابط والإجراءات المعتمدة، وبما يحقق التوازن بين متطلبات الالتزام القانوني واستمرارية النشاط التجاري.

ختاماً قررت اللجنة منع دخول وتداول البضائع والمنتجات الإيرانية بمختلف أنواعها، ووجّهت الجهات المختصة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار، كلٌّ فيما يخصه، وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.

مجلس إدارة البنك المركزي ينهي اجتماعات دورته الثامنة لعام 2026 ويقر إنشاء إدارة جديدة



البنك المركزي - خاص:

أنهى مجلس إدارة البنك المركزي اليمني اجتماعات دورته الثامنة لعام 2026م، برئاسة محافظ البنك المركزي رئيس مجلس الإدارة الأستاذ أحمد أحمد غالب، وبحضور أعضاء المجلس.

وأستهل المجلس اجتماعاته بالاستماع إلى إحاطة شاملة من محافظ البنك المركزي، حول آخر التطورات المالية والنقدية، والجهود المبذولة للمحافظة على الاستقرار الذي تحقق خلال الفترة الماضية، في ظل استمرار الظروف الاقتصادية الصعبة، وتوقف أهم مصادر النقد الأجنبي، ومحدودية الموارد المتاحة.

وأستعرض المجلس تقريراً حول أبرز الإنجازات التي تحققت خلال الفترة الأولى من عمل مجلس الإدارة الحالي، وما شهدته تلك الفترة من إصلاحات وتطورات في مختلف مجالات عمل البنك المركزي، والجهود المبذولة لتعزيز قدراته المؤسسية والرقابية، وتطوير القطاع المصرفي وتحسين جودة القرارات الائتمانية في البنوك والمؤسسات المالية.

وقال المحافظ، ان الأثر المتوقع لهذا المشروع يتجاوز مجرد تبادل البيانات، ليشكل نقلة نوعية في تطوير العمل الائتماني، من خلال تعزيز الانضباط الائتماني، وترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية، والحد من المخاطر الائتمانية، وحماية حقوق البنوك والمؤسسات المالية، بما يسهم في تعزيز سلامة واستقرار الجهاز المصرفي، وتهيئة بيئة مصرفية أكثر كفاءة وعدالة ،لتطوير البيئة الرقابية والتنظيمية، وتعزيز البنية التحتية للقطاع المصرفي، وتحديث أنظمته، لمواكبة التطورات المصرفية الحديثة، ويدعم جهود الإصلاح الإقتصادي، ويعزز جاهزية القطاع المصرفي لمواكبة المتطلبات الرقابية والتنظيمية المتنامية على المستويين الإقليمي والدولي، ويرفع مستوى الثقة بالقطاع المالي، ويهيئ بيئة أكثر كفاءة وجاذبية للنشاط الاقتصادي والاستثماري، ويظل نجاح هذا النظام مرهوناً بالتزام جميع البنوك والمؤسسات المالية بتزويده ببيانات دقيقة ومحدثة، والتقيد بالضوابط المنظمة لاستخدامه بما يضمن تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها ويعزز دوره كمرجع وطني موثوق للمعلومات الائتمانية المتعلقة بحالة التعثر.

وأُستعرض خلال التدشين نبذه عن النظام وآليات العمل به، ومسؤوليات البنك، وأمن المعلومات، وطريقة التواصل بالنظام من قبل العملاء ومصادقة المستخدمين.



وأنظمة الدفع، وتعزيز علاقات البنك وتعاونه مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

وناقش، مستوى تنفيذ موازنة البنك المركزي للنصف الأول من العام 2026م، مؤكداً أهمية مواصلة ترشيد الإنفاق ورفع كفاءة استخدام الموارد وتعزيز الانضباط المالي.

وفي إطار تعزيز الأمن السيبراني، بحث المجلس عدداً من المقترحات الهادفة إلى تعزيز دور إدارة الأمن السيبراني وتطوير قدراتها الفنية والمؤسسية، بما يمكّنها من القيام بواجباتها بكفاءة في حماية أنظمة البنك المركزي، والإسهام في تعزيز أمن وسلامة النظام المالي والمصرفي، في ظل التطورات المتسارعة في مجال التطبيقات والخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات، وما يصاحبها من تنامٍ وتطور في المخاطر والتهديدات السيبرانية.

كما أقر المجلس إنشاء إدارة عامة للتخطيط الاستراتيجي ضمن الإدارات التابعة للمحافظ، تتولى تطوير منظومة التخطيط المؤسسي ومتابعة تنفيذ الخطط والبرامج الاستراتيجية للبنك وقياس مستوى الإنجاز، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء وتحقيق أهداف البنك على المديين المتوسط والطويل.

وثمّن مجلس الإدارة الدعم المتواصل الذي يلقاه البنك المركزي من فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي ودولة رئيس مجلس الوزراء، وما يمثله هذا الدعم من أهمية في تمكين البنك المركزي للقيام بمهامه ومسؤولياته باستقلالية ومهنية، والمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في ظل الظروف الصعبة والاستثنائية التي تمر بها البلاد.

كما أشاد المجلس بمستوى التعاون والتنسيق القائم بين البنك المركزي ووزارة المالية، وبالجهود المشتركة في تنسيق وتنفيذ السياسات المالية والنقدية، بما يعزز تكاملها وفاعليتها، ويسهم في دعم الاستقرار الاقتصادي والنقدي والمحافظة على التوازنات المالية والنقدية في ظل الظروف الراهنة.

البنك المركزي اليمني يُدشن نظام سجل المتعثرين



البنك المركزي - خاص:

دشن معالي محافظ البنك المركزي اليمني أ. أحمد أحمد غالب، نظام سجل المتعثرين، مؤكداً أن هذا النظام لا يمثل مجرد إطلاق نظام تقني جديد، وإنما يُعد خطوة مؤسسية مهمة في مسيرة تطوير منظومة المعلومات الائتمانية، وتعزيز أدوات الرقابة والإشراف المصرفي، ورفع كفاءة إدارة المخاطر،

معهد الدراسات المصرفية..

مسار متجدد لتطوير الكفاءات المصرفية والمالية



البنك المركزي - معهد الدراسات المصرفية:

في إطار اهتمام معالي محافظ البنك المركزي اليمني بتطوير القطاع المصرفي والمالي، يواصل معهد الدراسات المصرفية أداء دوره كمنصة متخصصة في التدريب والتطوير المهني، من خلال تنفيذ برامج تدريبية نوعية تستجيب للاحتياجات المتجددة للمصارف والمؤسسات المالية، وتسهم في رفع كفاءة الكوادر العاملة في القطاع المصرفي اليمني.

وخلال عام 2026م، شهد نشاط المعهد تنوعًا ملحوظًا في البرامج التدريبية المنفذة، شملت عددًا من المجالات المصرفية والمالية والإدارية الحديثة، بما يعكس توجه المعهد نحو بناء مسارات تدريبية أكثر ارتباطًا بالتحديات العملية واحتياجات القطاع.

البرامج التدريبية لمعهد الدراسات المصرفية للعام 2026

م	البرنامج التدريبي	الفترة	الفئة المستهدفة	عدد المشاركين
1	التقييم الوطني للمخاطر وتطبيق النهج القائم على المخاطر في القطاع المصرفي اليمني.	23-22 أبريل 2026م	القيادات العليا / إدارات المخاطر والالتزام / الجهات الرقابية والاشرافية	شارك فيها أكثر من 45 مشارك حضورياً وعبر الزوم
2	التكنولوجيا المالية	29-27 يوليو 2026م	إدارة المخاطر - إدارة الامتثال - إدارة التدقيق - الامن السيبراني والتحول الرقمي	27 مشاركاً
3	دور وظيفة الامتثال في البنوك والمؤسسات المالية.	5-3 اغسطس 2026م	إدارة الامتثال - التدقيق والمراجعة - المختصين في مكافحة غسل الاموال	20 مشاركاً
4	أساسيات الجدارة الائتمانية.	10-9 أغسطس 2026م	ضباط الائتمان - مراجعي الائتمان - موظفي التسهيلات والقروض	25 مشاركاً
5	التحليل الائتماني.	13-11 أغسطس 2026م	ضباط الائتمان - مراجعي الائتمان - موظفي التسهيلات والقروض	25 مشاركاً
6	الاعتمادات المستندية وطرق الدفع في التجارة الدولية.	20-17 أغسطس 2026م	موظفي الاعتمادات المستندية والتجارة الخارجية - موظفي الحوالات الدولية والعمليات المصرفية - موظفي الالتزام والامتثال والتدقيق الداخلي والمخاطر	25 مشاركاً
7	إدارة الديون المتعثرة وطرق معالجتها.	27-23 أغسطس 2026م	إدارة المخاطر الائتمانية - إدارة التحصيل - التمويلات	22 مشاركاً
8	إعداد الموازنات التقديرية في البنوك.	30 أغسطس - 3 سبتمبر 2026م	الإدارة المالية والمختصين في اعداد الموزانات	23 مشاركاً
9	إدارة الموارد البشرية الحديثة.	10-6 سبتمبر 2026م	مدراء الموارد البشرية	25 مشاركاً
10	أساسيات الامن السيبراني	16-14 سبتمبر 2026م	موظفي تقنية المعلومات (أمن المعلومات/الأمن السيبراني)، إدارة المخاطر، إدارة الامتثال، الخدمات المصرفية الإلكترونية	27 مشاركاً

مسارات مهنية

يعمل معهد الدراسات المصرفية على تطوير دوره ليكون منصة مهنية تجمع بين التدريب، وتبادل الخبرات، وبناء المسارات المهنية المتخصصة، وتعزيز التواصل بين العاملين في القطاع المصرفي.

وفي هذا السياق، يتجه المعهد إلى تطوير برامج أكثر تخصصًا، وبناء مسارات تدريبية متدرجة، وصولًا إلى برامج الدبلومات المهنية والشهادات المهنية، بما يعزز من قيمة التدريب ويربطه بالتطور الوظيفي والمهني للعاملين في القطاع المصرفي.

كما يمثل التواصل المستمر مع إدارات الموارد البشرية والجهات المصرفية والمدربين والخبراء أحد العناصر المهمة في تحديد الاحتياجات التدريبية وتطوير البرامج بما يتناسب مع واقع القطاع المصرفي اليمني.

شراكة مع القطاع المصرفي

إن ما تحقق من نشاط تدريبي خلال الفترة الماضية يمثل خطوة ضمن مسار أوسع يسعى من خلاله معهد الدراسات المصرفية إلى تعزيز موقعه كمؤسسة متخصصة في تطوير الكفاءات المصرفية والمالية.

ويؤكد المعهد أن نجاح برامجه يرتبط بدرجة كبيرة بالشراكة مع البنوك والمؤسسات المالية، وحرصها على ترشيح كوادرها والاستفادة من البرامج المتخصصة، بما يجعل التدريب استثمارًا مشتركًا في رأس المال البشري وفي مستقبل القطاع المصرفي اليمني.

ومع استمرار تطوير البرامج وإضافة تخصصات جديدة، يطمح معهد الدراسات المصرفية إلى الانتقال تدريجيًا من نموذج الدورات التدريبية المنفردة إلى منظومة متكاملة للتطوير المهني المصرفي، لتواكب احتياجات القطاع المصرفي، وتدعم بناء كوادر مصرفية أكثر كفاءة وقدرة على التعامل مع المتغيرات والتحديات المستقبلية.





من التدريب إلى بناء القدرات

لا ينظر المعهد إلى التدريب باعتباره نشاطًا منفصلًا، وإنما باعتباره جزءًا من منظومة متكاملة لتطوير رأس المال البشري في القطاع المصرفي.

ولهذا حرصت البرامج الحديثة على الجمع بين المعرفة المتخصصة والتطبيقات العملية والمناقشات وتبادل الخبرات، بما يساعد المشاركين على الاستفادة من محتوى التدريب في بيئة العمل الفعلية.

ويأتي برنامج إدارة الموارد البشرية الحديثة مثالًا على هذا التوجه، حيث تناول الانتقال من إدارة شؤون الموظفين التقليدية إلى إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، وإدارة الموارد البشرية كشريك أعمال، وتخطيط الموارد البشرية، والتوظيف المبني على الجدارات، وإدارة المواهب، وإدارة الأداء، وتحليلات الموارد البشرية، والتحول الرقمي والرفاه الوظيفي.

كما يمثل الاهتمام بالأمن السيبراني والتكنولوجيا المالية امتدادًا لتوجه المعهد نحو مواكبة التحولات التي يشهدها القطاع المالي، وعدم الاقتصار على البرامج المصرفية التقليدية.

معالجة أزمة العملة الوطنية لا تبدأ من سعر الصرف.. وإنما بإصلاح الأُسس

من المسلّم به لدى معظم الاختصاصيين ذوي العلاقة بالاقتصاد أن معالجة أزمة العملة الوطنية لا تبدأ من سعر الصرف، وإنما تبدأ من إصلاح الأسس الاقتصادية التي تمنح العملة قيمتها، فرفع قيمة العملة أو خفضها لا يمكن أن يكون بديلاً عن بناء اقتصاد منتج قادر على توليد النقد الأجنبي، وفي الوقت نفسه، فإن إدارة سعر الصرف تظل جزءاً مهماً من السياسة النقدية لمنع التقلبات الحادة وحماية الاقتصاد من آثار التضخم.

لذلك فإن الإصلاح الحقيقي يتطلب الجمع بين الاستقرار النقدي والانضباط المالي، من خلال التنسيق بين السياسات المالية والنقدية، والعمل على إنجاز الإصلاح المصرفي، واستعادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد اليمني، لكن أمام التحديات الاقتصادية الراهنة، وتدهور سعر صرف العملة الوطنية مقارنة بما كانت عليه قبل عام 2015، يذهب بعض الزملاء بخفة إلى اختزال مواجهة الأزمة في تعديل سعر الصرف، دون النظر إلى العوامل الاقتصادية الحقيقية التي تحدد قيمته.

ولهذا يطالبون البنك المركزي اليمني بالعمل على رفع قيمة العملة الوطنية في مبادلاتها مع العملات الأجنبية، وينتقدون تحديد سقف مبادلة الريال اليمني عند 410 ريالات يمنية مقابل الريال السعودي، ويطالبون باستمرار التخفيض التدريجي لسعر الصرف.

والغريب بالرغم من عدم توفر الأساس الاقتصادي الذي يسمح بذلك، فإنهم لا يطالبون البنك المركزي بالعودة إلى سياسة التعويم وجعل السوق المحدد الوحيد لسعر الصرف، كما دأب صندوق النقد الدولي على التأكيد عليه في تقاريره باستمرار.



د. يوسف سعيد
خبير اقتصادي

والغريب أنهم يحملون البنك المركزي مسؤولية الانهيار الاقتصادي، وكأنهم يطلبون منه وحده خلق قيمة العملة، وهم على دراية بأن الاقتصاد لا يولد صادرات ولا إيرادات كافية من العملات الأجنبية، إضافة إلى ذلك فإن جزءاً كبيراً من الموارد السيادية المحلية لا يزال، رغم الإجراءات المتخذة، لا يورد إلى حساب الحكومة لدى البنك المركزي. ومع استمرار الحرب، أصبحت الدولة تعتمد بدرجات متزايدة على المساعدات والدعم الخارجي في تمويل جزء من الإنفاق، بما في ذلك بند الرواتب.

إلا أن هؤلاء، عندما يطالبون باستمرار الخفض التدريجي لسعر الصرف، يتجاهلون المشكلات الاقتصادية البنيوية والأوضاع الاستثنائية التي تمر بها البلاد، رغم تشخيصهم الصحيح لبعض الاختلالات القائمة في كتاباتهم.

إن النقد الموجه للزملاء هنا يستند إلى نقطة مهمة، وهي أن تخفيض سعر الصرف يحتاج إلى شروط محددة، فالتخفيض التدريجي قد يكون مفيداً في اقتصاد لديه صادرات قادرة على الاستجابة، واحتياطيات نقدية كافية، وجهاز مالي فعال، وقبل كل شيء قاعدة إنتاجية وصادرات يمكن الاعتماد عليها.

أما في حالة اليمن، حيث يعتمد الاقتصاد بدرجة عالية على الاستيراد، فإن انخفاض قيمة الريال الذي يطالب به البعض غالباً ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانتقال العبء إلى المستهلك، وفي المحصلة زيادة معدلات الفقر.

لذلك فإن السؤال ليس: هل نخفض سعر الصرف أم نرفعه؟ بل ما هي السياسة التي تعيد التوازن بين سعر الصرف والاقتصاد الحقيقي؟

وعليه، فإن وجه الاختلاف مع الزملاء ليس في تشخيصهم لمعاناة الاقتصاد، وإنما في إصرارهم على أن إعادة تقييم سعر الصرف وحدها يمكن أن تكون مفتاح التعافي، في حين تشير التجارب الاقتصادية إلى أن سعر الصرف هو نتيجة لقوة وصحة الاقتصاد، وليس سبباً كافياً لصحته.

ومن جانب آخر، نجد أن البعض يخلط بين أهمية وضرورة مشاريع تحديث النظام المالي وبين معالجة جذور الأزمة، ولذلك ينتقدون إنشاء شركة المدفوعات والمقاصة، وإعادة تنظيم سجل المتعثرين، وغيرها من الإصلاحات، ويشيرون إلى أنها تسحب وظائف البنك المركزي، وهذا يتجاهل أن محافظ البنك المركزي يرأس مجلس إدارة هذه الشركات، وأن الهدف منها هو إحكام الربط بين أداء هذه المؤسسات وتوجهات البنك المركزي، إضافة إلى إنجاز مهمة تحديث القطاع المصرفي بما يتوافق مع التطورات التكنولوجية والرقمية في النظام المالي الدولي، والمساعدة في ربط البنوك اليمنية بالبنوك الخارجية، التي لا تزال تواجه صعوبات وتحديات في الوصول إلى البنوك المراسلة في الخارج.

ومن المهم الإشارة إلى أن البنوك المركزية في الاقتصادات الحديثة لا تقوم بكل العمليات بنفسها، بل تضطلع بدور التنظيم والرقابة ووضع الأطر والسياسات، بينما تنفذ مؤسسات متخصصة بعض الوظائف التشغيلية، لذلك فإن معظم هذه المشاريع التي أقدم البنك المركزي على إنشائها ليست بديلاً عن إصلاح الاقتصاد، وإنما هي أدوات مهمة وضرورية لتطوير القطاع المالي والمصرفي اليمني.

وفي الأخير، يمكن القول إن إصلاح القطاع المصرفي لا يقل أهمية عن إصلاح سعر الصرف، لأن المشكلة الأساسية في بلادنا ليست فقط في قيمة الريال، بل أيضاً في ضعف وظيفة الوساطة المالية وقدرة الجهاز المصرفي على دعم النشاط الاقتصادي.



مروة نوشاد

الثقافة المالية في عصر التحول الرقمي..

صمام الأمان للاستقرار الاقتصادي

يشهد العالم اليوم تحولاً بنيوياً متسارعاً ونوعياً نحو «رقمنة» المعاملات المالية؛ حيث لم تُعد الخدمات المصرفية حبيسة المباني، بل انتقلت لتصبح في متناول الأيادي عبر التطبيقات والشاشات الذكية، وفي الوقت الذي يُنظر فيه إلى هذا التحول التكنولوجي كفرصة ذهبية لتوسيع قاعدة الشمول المالي وتقليل كلفة التعاملات، لهذا يطرح التحليل الاقتصادي تساؤلاً جوهرياً: هل تكفي التقنية وحدها لتحقيق الاستقرار المالي؟

مع أن الشواهد الاقتصادية تؤكد أن كفاءة أي نظام مالي رقمي تظل مرهونة في المقام الأول بمستوى المعرفة والوعي المالي لدى أفراد المجتمع المتعاملين معه.

الرقمنة.. محركٌ حديث للسياسة النقدية

تُشكل التكنولوجيا المالية اليوم إحدى أهم الأدوات المساندة للسلطات النقدية والمصرفية، في إحلال وسائل الدفع الإلكتروني والمحافظ الرقمية محل النقد الورقي التقليدي ليفتح آفاقاً جديدة للاقتصاد، أبرزها:

- جذب السيولة إلى المنظومة الرسمية، لتسهم الرقمنة في سحب الأموال المكتنزة خارج الجهاز المصرفي وتوجيهها نحو الحسابات الرسمية، مما يرفع حجم الودائع ويُعزز كفاءة البنوك.

- تعزيز الشفافية وضبط السوق، لتُتيح المعاملات الرقمية تتبع التدفقات المالية بدقة عالية، مما يُقلل من مساحات المضاربة غير المشروعة، ويمنح صُناع القرار بيانات واقعية لبناء استراتيجياتهم النقدية.

الوعي المالي شرطاً للنجاح

على الرغم من المكاسب الهائلة للتكنولوجيا المالية، فإن غياب الوعي المصرفي قد يحوّلها إلى مصدر لمخاطر جديدة. فالوصول السريع والسهل للخدمات دون فهمٍ كافٍ لآلياتها يُعرض المستهلك المالي لعدة عقبات، من أهمها:

1. المخاطر السيبرانية وفخاخ الاحتيال، وهنا يعطي التوسع الرقمي مساحة للمتربصين، وهو ما يتطلب إدراكاً مجتمعياً شاملاً بقواعد أمان البيانات وحماية الحسابات.
2. القرارات المالية العشوائية، وهي تزيد التطبيقات الذكية من سرعة الإنفاق وتسهيل المعاملات، مما يتطلب ثقافة ادخارية وإدارة رشيدة للميزانيات الفردية لضمان عدم الوقوع في الاستهلاك المفرط.
3. اهتزاز الثقة بالمنظومة، والتي يستند الاستقرار المالي إلى ثقة المتعاملين؛ ونقص المعرفة بالحقوق والالتزامات المصرفية ليُضعف هذه الثقة عند حدوث أي تعثر أو مشكلة تقنية عابرة.

تقنيةٌ متطورة ووعيٌ موازٍ

بناء اقتصاد رقمي آمن ومتماسك يتطلب العمل وفق مسارين متوازيين:

- أولهما: بيئة تنظيمية وتشريعية مرنة يطورها البنك المركزي لحماية حقوق كافة الأطراف.

- وثانيهما: استراتيجية توعوية مكثفة تشترك فيها المؤسسات النقدية والأكاديمية والإعلامية لرفع الثقافة المالية الرقمية لدى المجتمع.

وفي النهاية، يبدو جلياً أن التحول الرقمي ليس مجرد استيعاب لتقنياتٍ حديثة، بل هو إعادة صياغةً للسلوك المالي اليومي. فإذا كانت السياسات النقدية وأدوات البنك المركزي (مثل رفع أو خفض أسعار الفائدة، أو طرح السندات، أو تنظيم الدفع الإلكتروني) تُشكل الهيكل التنظيمي للاستقرار الاقتصادي، فإنها تظل محدودة الأثر ما لم يفهم السوق والمواطنون الغاية منها، لأن الوعي المالي هو الذي يجعل الفاعلين الاقتصاديين يستجيبون لقرارات السلطة النقدية بشكل عقلاني، مما يعزز كفاءة هذه القرارات وسرعة انعكاسها الإيجابي على السوق.



مؤسسة ضمان الودائع المصرفية..

إعـادة التفعيـل وبنـاء الثقـة

يُعد قرار معالي محافظ البنك المركزي اليمني- أحمد أحمد غالب، رقم (6) لسنة 2025م بشأن نقل المركز الرئيسي لمؤسسة ضمان الودائع المصرفية إلى العاصمة المؤقتة عدن خطوة مؤسسية ذات أبعاد استراتيجية مهمة تتجاوز في دلالاتها مجرد استئناف العمل التنفيذي، إذ ترتبط بصورة مباشرة بسلامة القطاع المصرفي واستقراره، وحماية حقوق المودعين، وتعزيز الثقة بالنظام المالي، والحماية من الأزمات والإخفاق المصرفي ، في مرحلة استثنائية تتطلب أدوات أكثر فاعلية لإدارة المخاطر المصرفية وفي ظل ظروف معقدة فرضتها التطورات السياسية والاقتصادية والانقسام الذي انعكس بصورة مباشرة على القطاع المصرفي ومؤسساته.

لذلك فإن إعادة بناء المؤسسة وتفعيل أجهزتها التنفيذية في بيئة مصرفية واقتصادية مضطربة لن تكون مهمة سهلة، إذ تواجه تحديات تتصل بالبنية المؤسسية، واستكمال الموارد البشرية والمالية، وبناء الأنظمة واللوائح والإجراءات، وإعادة تنظيم العلاقة مع البنوك الأعضاء والجهات ذات الصلة، ويشكل هذا الأمر تحدياً مؤسسياً حقيقياً، لكنه في الوقت ذاته يمثل فرصة لإرساء



د. بسام عوض العلقمي
مدير عام مؤسسة ضمان الودائع المصرفية

نموذج أكثر كفاءة ووضوحاً في إدارة نظام ضمان الودائع وتطوير أدواته، وبأفضل الممارسات والمنهجيات المعتمدة ، وتكتسب المؤسسة أهميتها من طبيعة الدور المنوط بها قانوناً، فوجود نظام فعال لضمان الودائع لا يقتصر على تعويض المودعين عند تعثر المؤسسات المصرفية، وإنما يشكل إحدى ركائز الاستقرار المالي، ويسهم في الحد من مخاطر انتقال الأزمات، وتعزيز ثقة الجمهور بالبنوك، وتشجيع الادخار، ودعم قدرة القطاع المصرفي على أداء دوره في تمويل النشاط الاقتصادي ودفع عجلة التنمية.

ومن هذا المنطلق، فإن المرحلة الحالية لا ينبغي أن تقاس فقط بمدى استئناف المؤسسة لمهامها اليومية، وإنما بقدرتها على الانتقال التدريجي إلى بناء منظومة مؤسسية متكاملة تتوافر فيها كافة الأطر التنظيمية والتشريعية والفنية والمالية اللازمة لأداء وظيفتها بفاعلية وكفاءة واستقلالية، من حيث إعادة البناء إلى العمل المؤسسي لإدراكنا منذ بداية هذه المرحلة أن إعادة تفعيل المؤسسة في بيئة اقتصادية مضطربة لن تكون مهمة سهلة، فحجم التحديات كبير جداً، إلى جانب الحاجة لمعالجة الآثار المتراكمة عن المراحل السابقة، كما أن نجاح المؤسسة تتطلب تطوير قدراتها المختلفة، وتقييم للمخاطر، وإدارة منظمة للبيانات والمعلومات المصرفية، وحساب للالتزامات المرتبطة بضمان الودائع، ووضع آليات مناسبة لاستجابة لحالات التعثر بما ينسجم مع أفضل الممارسات المتبعة في مؤسسات ضمان الودائع الحديثة، لذا ركزت أولوياتنا في المرحلة الراهنة في استكمال البناء المؤسسي، وترسيخ منظومة الحوكمة والتشريعات وتعزيزها، إلى جانب القدرات الفنية، وبناء قواعد متكاملة للمعلومات عن الودائع والمودعين، وتفعيل قنوات للتنسيق مع أطراف شبكة الأمان المالي، ومع الآخرين من ذوي العلاقة بالمؤسسة لحماية المودعين وتعزيز الاستقرار المالي.

إن جوهر عمل مؤسسة ضمان الودائع هو حماية المودع وتعزيز الثقة في الجهاز المصرفي، وهذه المسؤولية تكتسب أهمية مضاعفة في الظروف الحالية، إذ أن استقرار الثقة يمثل عنصراً أساسياً في استقرار القطاع المصرفي والمالي، وأي تراجع في مستويات الثقة قد تكون له انعكاسات سلبية خطيرة تتجاوز حدود مؤسسة مالية بعينها لتؤثر في النظام المالي ككل، ومن هنا فالمؤسسة لا تنظر إلى ضمان الودائع باعتباره التزامًا ماليًا فحسب بل أداه من أدوات الاستقرار المالي تسهم في احتواء آثار الأزمات وتقليلها، لذا فإن نجاح المؤسسة ليست مسؤولية فردية بل يتطلب تعاونًا متكاملًا بين كافة الأطراف المعنية، وصولًا إلى بناء منظومة ضمان قادرة على القيام بواجباتها تجاه المودعين وعلى الاستجابة لمتطلبات القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني نحو مؤسسة أكثر فاعلية.

إن الطريق أمام المؤسسة قد يبدو طويلًا، والتحديات ليست سهلة، إلا أن وضوح الأهداف، وتوافر الإرادة المؤسسية، يجعل كل هذه التحديات فرصة لإعادة التفعيل على أسس أكثر صلابة، ويضعنا أمام مسؤولية كبيرة لبناء مؤسسة قادرة على الانتقال من مجرد استعادة النشاط إلى مؤسسة متخصصة قادرة على أداء أدواره بكفاءة عالية، من خلال رؤية واضحة وأولويات واقعية وقرارات مؤسسية مدروسة، وبفضل الله تعالى فإن المؤسسة قد قطعت شوطاً كبيراً ضمن خطتها الاستراتيجية لإعادة البناء لمنظومة عملها وعلى ضوء خارطة طريق واضحة المعالم بدعم من مجلس إدارتها ومساندة مباشرة من البنك المركزي برئاسة محافظ البنك -رئيس مجلس إدارة المؤسسة- وبتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

إن أهدافنا النهائية تتجه نحو إيجاد مؤسسة ضمان ودائع مهنية، فاعلة، وموثوقة، قادرة على حماية المودعين، والمساهمة في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي والقيام بدورها ضمن شبكة الأمان المالي، بما يواكب المرحلة، ويؤسس لقطاع مصرفي أكثر استقرارًا وثقة، وقدرة على خدمة الاقتصاد الوطني.

معهـد الدراسـات المصرفيـة..

رؤيـة متجددة لبنـاء الكفـاءات المصرفيـة

في إطار جهود البنك المركزي اليمني، لتعزيز كفاءة القطاع المصرفي وتطوير رأس المال البشري، شهد معهد الدراسات المصرفية خلال عام 2026 مرحلة جديدة من التطوير وإعادة التفعيل، تمثلت في نقل مقره إلى العاصمة المؤقتة عدن، وإعادة تشكيل مجلس إدارته، بما يعكس اهتمام قيادة البنك المركزي بإحياء دور المعهد ليكون مركزًا وطنيًا متخصصًا في التدريب والتأهيل المصرفي.

وانطلقت أعمال المعهد وفق رؤية ترتكز على بناء كوادر مصرفية مؤهلة، قادرة على مواكبة التطورات المتسارعة في القطاع المصرفي والمالي، من خلال تقديم برامج تدريبية نوعية تستجيب للاحتياجات الفعلية للبنوك والمؤسسات المالية، وتسهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتعزيز الممارسات المهنية.

وقد عمل المعهد على تهيئة بيئة تدريبية حديثة، وإعداد خطة تدريبية متكاملة تغطي مختلف التخصصات



د. محمد بازقامة
مدير عام مساعد معهد الدراسات المصرفية

المصرفية، بما في ذلك التكنولوجيا المالية، والامتثال، وإدارة المخاطر، والجدارة الائتمانية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وغيرها من المجالات التي تمثل ركائز أساسية لتطوير القطاع المالي.

كما يحرص المعهد على استقطاب نخبة من الخبراء والمدربين الذين يجمعون بين التأهيل الأكاديمي والخبرة العملية، بما يضمن تقديم برامج تدريبية ذات جودة عالية تحقق الأثر المطلوب، وتسهم في نقل المعرفة والخبرة إلى العاملين في القطاع المصرفي.

ويسعى المعهد إلى ترسيخ شراكات فاعلة مع البنوك والمؤسسات المالية، انطلاقاً من إيمانه بأن تطوير الموارد البشرية مسؤولية مشتركة، وأن الاستثمار في الكفاءات الوطنية يمثل الأساس لبناء قطاع مصرفي أكثر كفاءة وقدرة على مواجهة التحديات.

وتجسد هذه المرحلة الجديدة التزام البنك المركزي اليمني، بدعم التطوير المؤسسي، وإعداد كوادر مصرفية تمتلك المعرفة والمهارة، بما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي، وترسيخ مبادئ الحوكمة، ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية.

البنك المركزي في مواجهة الأزمات الاستقلاليـة والسياسة النقدية



صدق الطيب

البنك المركزي هو قلب الاقتصاد النابض وحارس خزينة الدولة، في عالم يتسم بالتقلبات الاقتصادية المتسارعة، يبرز البنك المركزي كأهم المؤسسات السيادية التي تعتمد عليها الدول لحماية استقرارها المالي وهو ليس مجرد مؤسسة مالية عادية تقدم الخدمات التقليدية، بل يُعد خزينة الدولة والركيزة الأساسية التي يقوم عليها البنيان الاقتصادي برمته.

حيث تتولى هذه المؤسسة الفريدة إدارة الأموال العامة والسياسات النقدية بعناية فائقة، بدءاً من تنظيم ضبط السيولة وطباعة العملة الوطنية، وصولاً إلى إدارة الاحتياطيات الأجنبية والذهب، والإشراف الدقيق على القطاع المصرفي، لكي يضمن البنك المركزي سير الحياة الاقتصادية بسلاسة وأمان، ويقف حائط صد أمام التضخم والأزمات المالية، فإن قوة البنك المركزي واستقلاليته هما المرآة التي تعكس قوة الاقتصاد الوطني وثقة العالم في استقراره المستدام.

ودائعـك أمانـة.. وضمـانها مسؤوليـة

100% MONEY BACK GUARANTEED

ضمـان الودائـع يعـزز ثقـة المودعـين ويحمـي مدخراتهـم وفقـا للأنظمـة والقوانـين المعمـول بهـا، ويهـدف نظـام ضمـان الودائـع إلى توفـير الحمايـة للمدخـرات المشـمولة بالضمـان، وتعزيـز اسـتقرار القطـاع المصـرفي، وطمأنـة المودعـين إلى أن أموالهـم تحظـى بالحمايـة في إطـار النظـام المعتمـد.

البنك المركزي المصري يصدر قواعد منظومة الهوية المالية الرقمية



البنك المركزى – رويترز:

أعتمد مجلس إدارة البنك المركزي المصري القواعد المنظمة لخدمات منظومة الهوية المالية الرقمية للتعرف على عملاء البنوك والتحقق من هوياتهم إلكترونياً، في إطار سعيه لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، ويأتي ذلك في إطار جهوده المستمرة لدعم التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي، وتشكل خطوة محورية في تطوير البنية التحتية الرقمية للقطاع المصرفي.

وأكد حسن عبدالله محافظ البنك المركزي المصري، أن هذه المنظومة تمثل نقلة نوعية في إتاحة الخدمات المصرفية الرقمية للمواطنين حيث ستمكنهم من فتح الحسابات البنكية والحصول على مختلف المنتجات والخدمات المصرفية عبر القنوات الرقمية، دون الحاجة إلى زيارة فروع البنوك، مضيفاً «أن القواعد تضع إطاراً تنظيمياً متكاملاً لخدمات منظومة الهوية المالية الرقمية، يتضمن حوكمة المنظومة، وتحديد أدوار ومسؤوليات جميع الأطراف المشاركة، إلى جانب المتطلبات الفنية والتشغيلية، وضوابط حماية البيانات والأمن السيبراني، بما يضمن تقديم الخدمات وفقا لأعلى معايير الأمان والكفاءة وأفضل الممارسات الدولية».



السعودية تطلق حزمة تحسينات هيكلية لتنشيط سوق المشتقات المالية

البنك المركزى – متابعات:

أطلقت «تداول السعودية» وشركة مركز مقاصة الأوراق المالية «مقاصة» حزمة من التعديلات الهيكلية في سوق المشتقات المالية، تشمل خفض الرسوم وإعفاءات لمدة عام وتعديل آليات صناعة السوق، في خطوة تستهدف تعزيز السيولة وتوسيع مشاركة المستثمرين الأفراد والمؤسسات.

ودخلت التعديلات حيز التنفيذ في شهر أغسطس، وتستهدف العقود المستقبلية لمؤشر «إم تي 30» (MT30) والعقود المستقبلية للأسهم المفردة، وتشمل خفض رسوم التداول والمقاصة والرسوم التنظيمية ورسوم التسوية النهائية، إلى جانب إعفاء كامل لمدة عام من رسوم تداول العقود المستقبلية ورسوم التسوية النهائية، بحسب بيان نشرته سوق الأسهم السعودية «تداول».

كما منحت «مقاصة» إعفاءات إضافية من الرسوم المرتبطة بالحسابات المنفصلة الإضافية للضمانات وخدمات التخلي والتلقي، في إطار مساعيها لخفض تكلفة المشاركة وتنشيط التداول في سوق المشتقات، إضافة الى ذلك أجرت «مقاصة» مراجعة لمستويات الهامش وعززت آليات المقاصة بين الهوامش عبر تواريخ الاستحقاق المختلفة ومنتجات العقود المستقبلية، بما يستهدف رفع كفاءة استخدام رأس المال، وأطلقت الشركة حاسبة للهامش عبر موقعها الإلكتروني لتمكين الأعضاء من احتساب متطلبات الهامش لمنتجات المشتقات المدرجة.

تنسيق مشترك بين البنوك المركزية الخليجية لدعم الاستقرار المالي والنقدي



البنك المركزى – متابعات:

عقدت لجنة محافظي البنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعها الـ87 في العاصمة البحرينية المنامة، بحضور محافظي البنوك المركزية بدول المجلس.

وأشاد محافظ مصرف البحرين المركزي خالد حميدان خلال ترأسه الاجتماع بالتزام دول مجلس التعاون بمواصلة تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين البنوك المركزية بما يدعم الاستقرار المالي والنقدي.

ونوه بما يشهده القطاع المصرفي في دول المجلس من تطور مستمر، مؤكدًا دوره المحوري في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز مسيرة التنمية المستدامة.

وناقش الاجتماع، عدد من الموضوعات المتعلقة بتعزيز التعاون بين دول المجلس أبرزها توصيات اللجان والفرق المعنية بنظم المدفوعات في خطة تفعيل العمل الخليجي المشترك والإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي بدول مجلس التعاون وكذلك التقنيات في مجال القطاع المالي بدول المجلس.

كما ناقشت اللجنة تبادل معلومات الأمن السيبراني للقطاع المصرفي والجهود المبذولة من دول المجلس في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

العراق يدرس مقايضة ديونه الداخلية بأصول حكومية



البنك المركزى – متابعات:

يدرس العراق نقل ملكية أصول حكومية إلى البنك المركزي، في إطار آلية لمقايضة جزء من الدين الداخلي البالغ 114 تريليون دينار، الذي يستحوذ البنك المركزي على نحو 70% منه، بحسب مظهر محمد صالح، المستشار المالي لرئيس الوزراء.

وقال صالح، إن الحكومة لجأت بالفعل إلى فوائض شركات القطاع العام والإيرادات غير النفطية لسداد الدين، لكنها لم تتمكن من تسديد أصل الدين، واقتصرت مدفوعاتها حتى الآن على الفوائد.

يأتي ذلك في وقت يواجه فيه العراق ضغوطاً مالية واقتصادية متزايدة، نتيجة التراجع الحاد في صادرات النفط التي يمر معظمها عبر مضيق هرمز.

وأوضح صالح، أن أحد المقترحات المطروحة يقضي بمقايضة الدين بالأصول الحكومية، بحيث يمكن للبنك المركزي استبدال الدين بأصول وتشغيلها من خلال شركة ذات غرض خاص، مضيفاً: «أعتقد أن هذا هو النموذج الذي يفكر به العراق».

وتوقع صندوق النقد الدولي في أبريل الماضي، انكماش الاقتصاد العراقي بنسبة 6.8% هذا العام.

وتوقع بنك «ستاندرد تشارترد» البريطاني انكماش الاقتصاد العراقي 15% خلال 2026، مع ارتفاع عجز الموازنة إلى 12.5% من الناتج المحلي الإجمالي، في ظل الاعتماد الكبير للمالية العامة على عائدات تصدير النفط الخام.

ارتفاع الإيرادات العامة العُمانية نتيجة عوائد النفط



البنك المركزى – رويترز:

ذكرت وكالة الأنباء العمانية الرسمية، أن الإيرادات العامة لسلطنة عُمان ارتفعت 13 بالمئة على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2026 لتصل إلى 6.602 مليار ريال عماني (17.14 مليار دولار)، مدعومة بزيادة عوائد النفط ، وكشفت الوكالة أن صافي الإيرادات النفطية ارتفع 10 بالمئة على أساس سنوي خلال الربع الثاني إلى 3.332 مليار ريال عماني، مع زيادة الإنفاق العام تسعة بالمئة على أساس سنوي خلال الفترة نفسها ليبلغ 6.619 مليار ريال عماني.

محافظ البنك المركزي يستقبل المُقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي



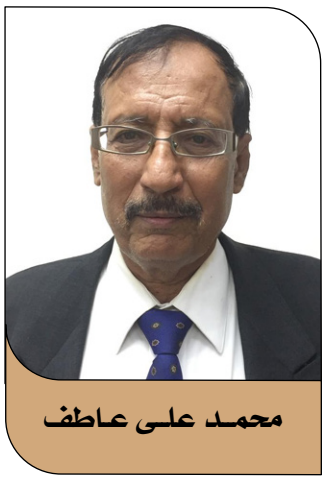
البنك المركزي - خاص:

أستقبل محافظ البنك المركزي اليمني، أ. أحمد أحمد غالب، السيدة نورا حملادجي، الممثلة المُقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن، والوفد المرافق لها، بحضور السيد عبد المنعم مصطفى، مدير مكتب البرنامج في عدن.

جرى خلال اللقاء، بحث أوجه التعاون بين البنك المركزي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسبل تطويرها وتوسيعها بما يخدم تعزيز قدرات البنك وتطوير القطاع المالي والمصرفي.

وناقش اللقاء، بصورة خاصة مستجدات مشروع تطوير أنظمة المدفوعات الوطنية، الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من البنك الدولي، وأهمية تسريع وتيرة تنفيذه واستكمال مكوناته وفقاً للخطط والجداول الزمنية المحددة، لما يُمثله من أهمية في تحديث البنية التحتية المالية وتعزيز كفاءة وسلامة المعاملات المصرفية، كما تناول اللقاء الخطوات اللازمة لتنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين لإنشاء مختبر التكنولوجيا المالية التنظيمي.

نظام السويفت



محمد علي عاطف

عندما تقوم بتحويل مبلغ مالي من حسابك البنكي إلى حساب بنك في دولة أخرى، فعادةً ما يطلب منك إضافة رقم السويفت فما هو هذا النظام؟، هو نظام مراسلة فوري يُخبر البنوك والمستخدمين على حد سواء بموعد إرسال المدفوعات وتسلمها وكلمة SWIFT اختصاراً لـ (Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunications)، وهي جمعية الاتصالات المالية بين البنوك.

لا يقوم هذا النظام فعليًا بنقل الأموال كما يُعتقد على نطاق واسع، بل يعمل كشبكة مراسلة آمنة للغاية، تشبه في وظيفتها تطبيقات التواصل، لكنها مخصصة للبنوك والمؤسسات المالية.

وتكمن قوة النظام، كونه اللغة المشتركة التي تعتمد عليها أكثر من 11 ألف مؤسسة مالية موزعة على نحو 200 دولة، وهو ما يمنحه موقعا احتكاريا في تنظيم التحويلات المالية الدولية. إذ يوفر سويفت معايير موحدة تتيح إنجاز العمليات بسرعة وكفاءة، بينما يؤدي غيابه إلى اضطرار البنوك لاستخدام وسائل بديلة أقل أمانًا وأكثر تكلفة، ما يزيد من المخاطر التشغيلية ويُعقد حركة الأموال.

غير أن هذا الدور التقني سرعان ما تحول إلى أداة ضغط سياسي، حيث أصبح استبعاد أي دولة من النظام بمثابة عزل مالي شبه كامل، فالدول التي تُحرم من الوصول إلى سويفت تجد نفسها عاجزة عن تسديد ثمن وارداتها الأساسية كالغذاء والدواء، أو تحصيل عائدات صادراتها من النفط والغاز، ما يؤدي إلى انكماش اقتصادي حاد وتراجع في قيمة العملة المحلية.

وفي المحصلة، لم يُعد نظام سويفت مجرد بنية تحتية تقنية لتسهيل التحويلات، بل تحول إلى أحد أعمدة القوة في النظام الدولي، حيث تتقاطع فيه المصالح الاقتصادية مع الحسابات الجيوسياسية. وبينما صُمم ليكون منصة محايدة، فرضت عليه التحولات العالمية دورًا يتجاوز وظيفته الأصلية، ليصبح أداة فعالة في إدارة الصراعات الاقتصادية، حيث إن التحكم في تدفق الرسائل المالية بات يعني، عمليًا القدرة على التأثير في شرايين الاقتصاد العالمي وقطعها عند الحاجة.

بتوجيهات محافظ البنك المركزي

فريق فني يتفقد أوضاع فروع البنك في المحافظات



البنك المركزي - خاص:

اطلع الدكتور نشوان منصور، وكيل البنك المركزي اليمني لقطاع الشؤون المالية والإدارية، ومعه فهد نعمان، مدير عام الشؤون الإدارية، خلال نزولهما الميداني على أوضاع فرع البنك المركزي بمحافظة لحج، بحضور مدير الفرع ممدوح الشعبي، على مستوى الانضباط الوظيفي وسير العمل في مختلف الإدارات والأقسام، واحتياجات الفرع، في إطار متابعة أوضاع فروع البنك والوقوف على مستوى الأداء وتذليل الصعوبات التي تواجه سير العمل.

وتأتي الزيارات الميدانية إلى فروع البنك بالمحافظات، بتوجيهات من معالي محافظ البنك المركزي اليمني، الأستاذ أحمد أحمد غالب، وبدوره كلّف وكيل قطاع الشؤون المالية والإدارية فريقًا مكونًا من مدير عام الشؤون الإدارية فهد نعمان الصبيحي، ومدير عام الشؤون المالية حبيب سالم، وبمشاركة عدد من المهندسين، بالنزول الميداني إلى عدد من فروع البنك المركزي في محافظتي حضرموت والمهرة.

ويهدف النزول إلى الوقوف على الأوضاع القائمة في الفروع، وترتيب الأولويات، وتحديد الاحتياجات والمشكلات التي تواجهها، وإعداد مقترحات واضحة بشأن الأعمال والتدخلات المطلوبة لكل فرع، بما يسهم في تحسين بيئة العمل واستمرارية تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة.

وشملت الزيارة فرع محافظة لحج، والمكلا والغيضة، حيث قام الفريق بتقييم الوضع القائم وتحديد أبرز الاحتياجات، ورفع عدد من التوصيات، من بينها ترميم فرع البنك في المكلا، واستكمال أعمال التشطيب في مكتب شحن، إلى جانب تنفيذ عدد من أعمال الترميم والصيانة في فرع الغيضة.



كما يعمل الفريق على استكمال تقييم بقية الفروع، وحصر احتياجاتها وتحديد الأولويات العاجلة، تمهيدًا لرفع المقترحات إلى الإدارة العليا في البنك لاتخاذ ما يلزم بشأنها، وفقًا للأولويات والإمكانات المتاحة.

ومن المقرر أن يُعدّ الفريق في ختام الزيارة تقريرًا لرفعه إلى وكيل قطاع الشؤون المالية والإدارية، يتضمن صورة عامة عن أوضاع الفروع التي شملتها الزيارة، وأبرز الاحتياجات والأعمال المطلوبة، إلى جانب تحديد الأولويات العاجلة التي تتطلب التمويل أو الاعتماد.

صناعة الثقة وإدارة المعلومة



سرى سعيد باغوزة

لم تعد العلاقات العامة في البنوك المركزية وظيفة تقتصر على تنظيم الفعاليات والمناسبات، بل أصبحت مكوّنًا أساسيًا من مكونات العمل المؤسسي، وأداة مهمة في بناء الثقة وتعزيز العلاقة بين المؤسسة النقدية والجمهور والقطاع المصرفي والجهات ذات العلاقة.

وتزداد أهمية العلاقات العامة في ظل التطورات الاقتصادية والمصرفية، خصوصًا في أوقات الأزمات، عندما تصبح الأسواق والمجتمعات أكثر حساسية تجاه المتغيرات الاقتصادية والمصرفية، وهنا يبرز دور العلاقات العامة في تعزيز الثقة بالمؤسسة، وفهم احتياجات الجمهور، ورصد اتجاهات الرأي العام، وبناء جسور التواصل مع مختلف الفئات ذات العلاقة.

وتفرض البيئة اليمنية خصوصية أكبر على هذا الدور، فالبنك المركزي يتعامل مع جمهور متنوع يضم المواطنين والقطاع المصرفي ورجال الأعمال والمغتربين والشركاء والمؤسسات الدولية، الأمر الذي يتطلب علاقات مؤسسية قائمة على الوضوح والاتساق والمصداقية والاستماع، ويمتد إلى بناء الصورة المؤسسية، والمساهمة في إدارة الأزمات من الجانب الاتصالي، بما يعزز حضور المؤسسة وثقة المجتمع بها.

وفي النهاية، فإن العلاقات العامة في البنك المركزي ليست مجرد نشاط تنظيمي أو واجهة للمؤسسة، بل هي جزء من منظومة العمل المؤسسي، وشريك في بناء الثقة وتعزيز التواصل ودعم الاستقرار المؤسسي والنقدي والمصرفي.

البنك المركزي

نشرة دورية فصلية تصدر عن/ البنك المركزي اليمني - عدن

المشرف العام/
أ. أحمد أحمد غالب
المحافظ

المشرف المساعد/
د. محمد عمر باناجه
نائب المحافظ

www.cby-ye.com

تعريف السياسة النقدية

هي مجموعة الإجراءات والقرارات التي يتخذها البنك المركزي لإدارة السيولة وأسعار الفائدة والمعروض النقدي، بهدف تحقيق استقرار الأسعار، والحفاظ على استقرار النظام المالي، ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

نائب محافظ البنك المركزي اليمني يحصد جائزة أفضل بحث علمي من مصرف ليبيا المركزي





البنك المركزي – خاص:

حصد نائب محافظ البنك المركزي اليمني، أ.د. محمد عُمر باناجه، جائزة أفضل بحث علمي مقدمة من مصرف ليبيا المركزي.

وجاء تتويج الدكتور باناجه، عن بحثه الموسوم بـ «الثقافة المالية كرافعة للسياسة النقدية وتعزيز الاستقرار المالي - دراسة تحليلية مع إشارة خاصة لليمن والدول النامية»، والذي نال إشادة لجنة التحكيم لما تضمنه من معالجة علمية عميقة لدور الوعي المالي في دعم فاعلية السياسات النقدية.

وجرى تكريم الدكتور باناجه، ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الذي نظمه مصرف ليبيا المركزي، بمشاركة نخبة من محافظي البنوك المركزية العربية وخبراء الاقتصاد.

ويُعد هذا الإنجاز إضافة نوعية للكفاءات اليمنية في المحافل الاقتصادية العربية والدولية، وتأكيداً على حضور الخبرة في صياغة السياسات النقدية.

الوعي المالي



عدنان الجعفري
رئيس التحرير

كلما كان الإنسان أكثر وعياً بطريقة إدارة أمواله، كان أكثر قدرة على اتخاذ قرارات مالية سليمة، فالوعي المالي لا يعني أن يكون المواطن خبيراً في الاقتصاد، وإنما أن يعرف الأساسيات التي يحتاجها في حياته اليومية، وأن يفهم طبيعة الخدمة المصرفية التي يحصل عليها، ويقرأ الشروط قبل أن يوقّع، ويحافظ على بياناته المصرفية، ويتأكد من سلامة معاملاته، ويسأل عندما لا يفهم أي إجراء أو خدمة.

أن التعامل الواعي مع البنوك والمؤسسات المالية لا يقتصر على حماية أموال الفرد فحسب، بل يسهم أيضاً في بناء علاقة أكثر ثقة ووضوحاً بين المواطن والقطاع المصرفي، خاصة في ظل التطور المتسارع في الخدمات المالية والإلكترونية، فالتكنولوجيا سهّلت الكثير من المعاملات، لكنها في الوقت نفسه تتطلب قدراً أكبر من الوعي والحذر في استخدام الحسابات والخدمات الرقمية وحماية المعلومات الشخصية.

ولهذا بناء مجتمع أكثر وعياً بالمال والخدمات المصرفية هو مسؤولية مشتركة، تبدأ من المواطن، وتشارك فيها البنوك والمؤسسات المالية والجهات المعنية بالتوعية، لأجل خلق الواعي مالياً لدى المواطن ليعرف حقوقه وواجباته، ويعرف كيف يستفيد من الخدمات المتاحة له، ويتخذ قراراته المالية على أساس المعرفة لا على أساس المعلومة الناقصة أو الانطباع.

وبالتالي نشر الثقافة المالية، ليس مجرد نشر معلومات مصرفية، بل هو استثمار في الإنسان، وفي قدرته على حماية أمواله وإدارة موارده والمشاركة بصورة أكثر فاعلية في النشاط الاقتصادي، فكلما ارتفع الوعي المالي أصبح التعامل مع المال أكثر أماناً، وأصبح المجتمع أكثر قدرة على بناء مستقبل اقتصادي أكثر استقراراً.

حين يُصبح الخلل نافذة إلى فكرة..
المهندس «نذير» نموذجاً

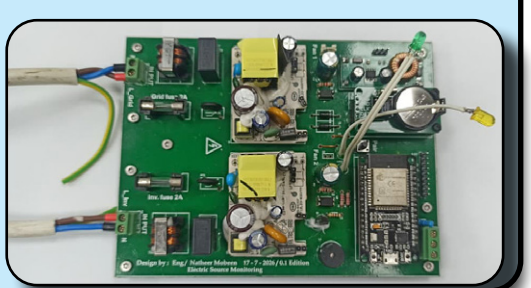
البنك المركزي - فهد نعمان:
مدير عام الإدارة العامة للشؤون الإدارية



تبرز تجربة «نذير مبين» أحد موظفي الإدارة العامة للشؤون الإدارية في البنك المركزي كنموذج فعلي للموظف المُبدع، إذ كشفت مواقف العمل اليومية قدرته التقنية، وموهبته في تحليل المشاكل وتحويلها إلى أفكار وحلول عملية قابلة للتطبيق.

وانطلاقاً من هذه الحاجة صمم نذير، لوحة إلكترونية ذكية لمراقبة مصدرين للطاقة في الوقت نفسه، والتعرف تلقائيًا إلى التغيرات التي تطرأ على حالتهما، وعند انقطاع أحد المصدرين أو عودته إلى العمل، يرسل النظام إشعاراً مباشراً عبر تطبيق «تيليجرام»، يتضمن حالة المصدر وتاريخ التغير وتوقيته، بما يتيح للمستخدم متابعة وضع مصادر الطاقة دون الحاجة إلى المراقبة المستمرة أو التواجد بالقرب من منظومة التشغيل.

القيمة الأساسية في هذا المشروع لا تكمن في الجانب التقني وحده، وإنما في المعالجات التي يقدمها للمشكلة بحل عملي يُراعي ظروف التشغيل المحلية، بما في ذلك ضعف الاتصال بالإنترنت، وعدم استقرار مصادر الكهرباء.



«آيفون» يتحول إلى جهاز نقاط بيع في المملكة العربية السعودية مع خدمة «Tap to Pay»



البنك المركزي – متابعات:

أعلن البنك المركزي السعودي «ساما» قرب إتاحة خدمة «Tap to Pay on iPhone» في المملكة، في خطوة تتيح للتجار قبول المدفوعات اللا تلامسية مباشرة عبر أجهزة آيفون، من دون الحاجة إلى جهاز نقاط بيع منفصل، وجاء الإعلان على هامش مؤتمر(Money 20/20 Middle East) الذي عُقد في الرياض.



وتعتمد الخدمة على تقنية الاتصال قريب المدى (NFC)، إذ يستطيع العميل إتمام عملية الدفع بمجرد تقريب بطاقة «مدى»، أو بطاقة بنكية تدعم الدفع اللا تلامسي، أو هاتفه المزود بمحفظة رقمية، من جهاز آيفون المستخدم لدى التاجر.

وبذلك يتحول الآيفون عملياً إلى وسيلة لقبول المدفوعات لدى المتاجر، والمنشآت، بدلاً من اقتصار دوره على استخدام «Apple Pay» للدفع. وتوضح «أبل» أن الخدمة تعمل من خلال تطبيقات دفع معتمدة، ويمكن للتاجر بعد إعداد التطبيق قبول البطاقات والمحافظ الرقمية مباشرة على الآيفون من دون إضافة قارئ بطاقات، أو جهاز خارجي.

البنك المركزي
نشرة دورية فصلية تصدر عن البنك المركزي اليمني - عدن

المستشار الاقتصادي:
د. نشوان القباطي

رئيس التحرير:
عدنان الجعفري

مدير التحرير:
فهد نعمان

سكرتير التحرير:
مرام نوشاد

هيئة التحرير:
محمد البطاني
سامي سهيم
ربيع الأغبري

إخراج وإدارة فنية:
أحمد بافقيه

البنك المركزي اليمني
CENTRAL BANK OF YEMEN
المركز الرئيسي - عدن - الجمهورية اليمنية
www.cby-ye.com